

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْمُصَبَّحُ الْمُنِيرُ فِي تَهْذِيبِ تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ
سُورَةُ الْحَجَرَاتِ: (مَسَأَلَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَّا فَتَبَيَّنُوا} [الْحَجَرَاتُ: ٦])
الشِّيخُ / خَالِدُ بْنُ عُثْمَانَ السَّبْتِ

مسألة في قوله تعالى: **{إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَّا فَتَبَيَّنُوا}** [الحجارات: ٦].
بقي بقية -كما وعدتكم من قبل- في مسألتين مما سبق الكلام عليه:
الأولى: في تفسير سورة الحجرات، وهي قوله -تبارك وتعالى-: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَّا فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ}** [الحجارات: ٦].
فقوله: **{إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ}**، من هذا الفاسق؟ كثير من المفسرين يقولون: إنه الوليد بن عقبة، والمروريات في أسباب النزول كثيرة، وهذه المروريات وإن كان كثير منها لا يخلو من ضعف إلا أنها بمجموعها تقوى، فالنظر في هذا من جهتين:

الجهة الأولى: من جهة صحة الروايات في أسباب النزول.
والجهة الثانية: فيما يتعلق بالمعنى، يعني: هل كان الوليد في ذلك الوقت في سن يؤهله أن يرسله النبي -صلى الله عليه وسلم- جابياً ليأخذ الصدقات أو لا؟
هذا موضع الكلام في هذه المسألة.

أولاً: الروايات في أسباب النزول، فالروايات التي جاءت بها منها مسندة ومنها مرسلة، يعني: بعض هذه المروريات مسندة، وكثير منها مراasil، والمراasil كما هو معروف إذا تنوّعت طرقها وتعدّت فإن ذلك يورثها قوة، فالمسندة تبلغ نحو خمس روايات، وهي: ما يرويه الحارث بن ضرار المصطلفي، وعلقمة بن ناجية المصطلفي، وجابر بن عبد الله، وأم سلمة، وابن عباس -رضي الله عنهم-، فهذه خمس روايات مسندة، وأما المرسلة خمس: عن مجاهد، وفتادة، وعكرمة، وعبد الرحمن بن أبي ليلٍ، ويزيد بن رومان.

فمن هذه الروايات المنسدة رواية الحارث بن ضرار الخزاعي، وهي أولها، وهي مخرجة عند الإمام أحمد -رحمه الله- وغيره، وقد حكم عليها السيوطي فقال: بإسناد جيد، الواقع أن إسنادها لا يخلو من ضعف، قال ابن كثير -رحمه الله-: وقد روي ذلك من طرق، ومن أحسنها ما رواه الإمام أحمد في مسنده من رواية الحارث، يعني: أن قوله: "ومن أحسنها" لا يدل على التصحيف، ونقل الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في كتابه الإصابة في ترجمة الوليد بن عقبة عن ابن عبد البر قوله: لا خلاف بين أهل العلم في تأويل القرآن أنها نزلت فيه، يعني: في الوليد، هذا كلام حافظ المغرب ابن عبد البر، يقول: "لا خلاف"، مع أن الروايات الواردة كلها بمصرح فيها باسم الوليد، ففي بعضها إبهام.

الرواية الثانية: رواية علقمة بن ناجية، وهذه الرواية أخرجها ابن أبي عاصم، والطبراني، وابن عساكر، وقال عنها الهيثمي: رواه الطبراني بإسنادين، وذكر في الإسناد الأول رجلاً ضعيفاً، ولم يذكر أن في السند الثاني ضعيفاً أيضاً، مع أن في إسنادها الثاني أيضاً: يعقوب بن محمد، وقد ضعف.

الرواية الثالثة: رواية جابر بن عبد الله عند الطبراني في الأوسط، وهذه الرواية أيضاً في إسنادها رجل ضعيف، وذكر هذا أيضاً الهيثمي.

الرواية الرابعة: رواية أم سلمة -رضي الله تعالى عنها-، وهذه عند ابن جرير الطبرى في التفسير، والطبرانى في الكبير، وأيضاً في إسنادها رجل ضعيف.

الرواية الخامسة: رواية ابن عباس -رضي الله عنهما- عند ابن جرير بالإسناد المسلسل بالضعفاء، وهو: الإسناد المعروف: حدثني محمد بن سعد، حدثني أبي، حدثني عمّي... إلخ، فهذا إسناد ضعيف، فهذه هي الروايات المسندة.

أما الروايات المرسلة فكما قلنا: روايات مجاهد، وقتادة، وابن أبي ليلى، وعكرمة، ويزيد بن رومان، ونحن نعرف أن المرسل من أنواع الضعيف، لكن بمجموع هذه المراسيل تقوى الرواية، وذلك إذا جاءت تلك الروايات من طرق ووجوه متعددة، وإذا صح سندها إلى من أرسلها، فهذه هي المرويات.

ثانياً: المتن، فلو نظرنا إلى المتن لوجدنا أن في بعضها: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أرسل جيشاً في أعقاب هذا الخبر، واختلفت هذه الروايات التي ذكرت هذا الجيش من الذي كان يقوده، ففي بعضها: أنه خالد بن الوليد، وفي بعضها في رواية جابر: أنه نوى أن يبعث علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه-، ثم اختلفت الروايات أيضاً في الجيش الذي بعثه إليهم بعد خبر الوليد: هل وصل إلى بني المصطلق، أو أنه لقيهم في الطريق، ففي رواية الحارث: أن بني المصطلق استبطئوا رسول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فخرجوا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأن الوليد رأهم في الطريق فخاف، وعاد إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- يخبره، ولم يعلموا بقدومه إليهم، بل تفاجئوا بالجيش الذي بعث إليهم، بينما في بعض الروايات الأخرى: أنهم علموا بمقدمه، فخرجوا لاستقباله، إلا أنه خاف حين رآهم فرجع.

والعلماء تكلموا في هذا، وأن الله -سبحانه وتعالى- حكم بالفسق فقال: **{إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ}**، فكيف يحكم على رجل له صحبة كما في الروايات هذه، يحكم عليه بالفسق؟، وقد أنكر بعض أهل العلم أن يكون الوليد هو السبب في النزول، ومنمن أنكر ذلك: أبو بكر بن العربي، وذلك أنه بنى على بعض الروايات التي يؤخذ منها أن سنه كان صغيراً في ذلك الحين، ومثله لا يُرسّل جابياً للصدقات، ثم يقول: كيف يُسقّى رجلٌ من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-؟ وأما ما يتعلق بحده في الخمر فيقول: ليست الذنوب مسقطة للعدالة إذا وقعت منها التوبة، هذا حاصل كلام ابن العربي، والحافظ ابن حجر -رحمه الله- يقول: والرجل قد ثبتت صحبته، ولله ذنوب أمرُها إلى الله -تعالى-، والصواب: السكوت.

أما الجانب المهم في هذا الموضوع مما يتعلق بالمتن فهو: كم كان سن الوليد حينها حتى لو صحت الروايات؟ يعني: لو ثبت أنه صغير فإن هذا يمكن أن يكون سبباً لرد هذه المرويات التي يذكر فيها أنها نازلة في الوليد.

أما غزوة بني المصطلق هذه فذكر موسى بن عقبة: أنها في السنة الرابعة، وقال الواقدي: إنها في السنة الخامسة قبل الخندق، وذكر ابن اسحاق: أنها في السنة السادسة، ورجح ابن القيم بدرجات متعددة: أنها في

السنة الخامسة قبل الخندق، ورجح ابن عبد البر: أنها في السنة الخامسة بعد الخندق، وعلى هذا فهم متفقون أنها كانت قبل فتح مكة.

وأما الوليد بن عقبة فكان إسلامه عام الفتح، لكن ما سنه حينما أسلم؟ بعض هذه الروايات تقرر: أنه لا زال صغيراً صبياً، وبعض هذه الروايات تدل على أنه كان في سن الرجولة، ففي بعض هذه المرويات يقول الوليد: لما افتتح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مكة، جعل أهل مكة يأتونه بصبيانهم، فيدعوه لهم بالبركة، ويمسح على رءوسهم، فجيء به إلى أنا مُخَلَّق - يعني: بالطيب -، فلم يمسني من أجل الخلق، أي: من أجل الطيب، لأنَّه مُحرِّم - صلى الله عليه وسلم -، فهذه الرواية معناها: أنه كان صغيراً، وهذه الرواية هي التي تمسك بها ابن العربي، وقال: إن من كان بهذه المثابة لا يُرسل جابياً للصدقات، فالنبي - صلى الله عليه وسلم - معلوم أنه توفي بعد ذلك بمدة ليست بالطويلة، يعني: بعد فتح مكة بقى النبي - صلى الله عليه وسلم - مدة قليلة، فالفتح كان في الثامنة، فبقي التاسعة والعشرة، وبعد حجته - صلى الله عليه وسلم - بمدة ليست بالطويلة قبض، فعلى هذا يكون هذا الصغير الذي جاء به أهله لم يبلغ مبلغ الرجال، فلا يصلح أن يبعث لهذا الغرض.

لكن هذه الرواية لا تصح، حكم عليها بعض أهل العلم بأنها منكرة، وممن ردواها: ابن أبي خيثمة، وابن عبد البر، وتبعهم الحافظ ابن حجر؛ لجهالة أبي موسى الهمданى، هذا الذي يرويها، وقال: الحديث منكر مضطرب، لا يصح، واستدل الحافظ على اضطرابه بقوله: ومن يكون صبياً يوم الفتح كيف يبعث مصدقاً بعد الفتح؟ يعني: بناء على الروايات الأخرى الكثيرة.

أما من استدل على أنه كان كبيراً يوم الفتح فاستدلوا بما روى أهل السير والتاريخ في قصة صلح الحديبية في السنة السادسة من أن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط لما خرجت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - مهاجرة في الهدنة سنة سبع خرج أخوها: الوليد وعمارة؛ ليりداها، فمن يكون صبياً يوم الفتح كيف يكون من خرج ليрид أخته قبل الفتح؟.

لكن هذه الحادثة أيضاً ضعيفة، ذكرها ابن سعد دون إسناد، وعند ابن عساكر رواها بسنته إلى محمد بن عمر الواقدي، وذكر أسماء النفر الذين قدموا في الأسرى من بني عبد شمس، وذكر منهم: الوليد بن عقبة، في أسرى بدر.

لكن هذه الرواية مرسلة، والواقدي متزوك.

فذلك أيضاً يستدل من قال: إنه كان كبيراً حينها بقصة شكوى زوجته للنبي - صلى الله عليه وسلم -، كما جاء عن علي - رضي الله عنه -: أن امرأة الوليد بن عقبة جاءت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - تشتكى الوليد أنه يضر بها، فقال لها: ارجعي، فقولي: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد أجارني، قال: فانطلقت، فمكثت ساعة، ثم إنها رجعت، فقالت: يا رسول الله، ما أقلع عنِّي، قال: فقطع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هدبة من ثوبه، فأعطتها، فقال: قولي: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد أجارني...، إلخ، فرفع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يديه فقال: اللهم عليك بالوليد، مرتين أو ثلاثة.

لكن هذه الرواية أيضاً ضعيفة، وعلى هذا فلا يصح شيء من هذه الروايات التي تدل على أنه كان صغيراً أو أنه كان كبيراً، وابن عبد البر -رحمه الله- يقول: أظنه لما أسلم كان قد ناهز الحلم، بينما قال آخرون: إنه كان طفلاً، وبعضهم قال: كان كبيراً، والحافظ ابن حجر في التهذيب يقول: ويدل على أنه كان من زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- رجلاً ما ذكره أصحاب المغازي: أنه قدم في مدة الحارث، يعني: ابن عم أبيه الذي أسر في يوم بدر، فافتداه بأربعة آلاف.

إذا لم يثبت شيء من هذه الروايات: أنه كان صغيراً فهذا هو المهم، فإن مجموع هذه الروايات لا شك أنه يدل على أن أصل ذلك صحيح، وابن عبد البر -رحمه الله- نقل الإجماع عليه، لكن سمعتم كلام أهل العلم في هذا، والله أعلم.-